ISSN:3006- 0605 DOI:10.58255

العدد: خاص (مخدرات) المجلد: ٢٦ كانون الاول ٢٠٢٤ مجلة النهرين للعلوم القانونية

Received:1/10/2024 Accepted: 15/11/2024 Published: 1/12/2024

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Management Strategy in Combating Drugs in Iraqi Society

Mr. Dr. Rasha Abdullah Abdul Hassan

Nahrain University / College of Law

. rasha.a@law.nahrainuniv.edu.iq

Abstract

Combating drugs is considered one of the important issues that the administration has been facing in Iraq due to the seriousness of the problem that is exacerbated by the administration's neglect of it. Going back to previous years, Iraq was among the countries that were free of this phenomenon, but at the present time, we find that it has become one of the countries that occupies the first place in terms of the spread of drugs, after the political, economic and social changes that Iraq has gone through, especially after the change of the regime in 2003. The phenomenon of drugs and addiction to them is one of the problems that all societies face, whether this society is an advanced society or an underdeveloped society alike, because it has become a threat to security, safety and stability, as the spread of drugs has become one of the phenomena that have negative effects resulting from their use, whether for the addict or the user or for society in general, as we find that drugs have become a deadly scourge that societies suffer from in a dangerous way that is unprecedented. The research topic addresses the study of the role of the administration in the field of combating drugs, as the magnitude of the problem flows from the fact that it becomes more complicated and more dangerous if the administration ignores its treatment, and because the problem of the spread of drugs is linked to the impact on the public system, as it leads to social and moral disintegration and may lead to deviation that threatens the danger of stability within society in general and within families in particular, it was necessary for the administration to intervene in order to put steps to prevent this phenomenon.

استراتيجية الادارة في مكافحة المخدرات داخل المجتمع العراقي

م. د رشا عبدالله عبد الحسن

جامعة النهرين /كلية الحقوق
rasha.a@law.nahrainuniv.edu.iq.

ملخص

تعتبر مكافحة المخدرات من القضايا المهمة التي تواجهها الإدارة في العراق وذلك لخطورة المشكلة التي تتفاقم بسبب إهمال الإدارة لها، وبالعودة إلى السنوات السابقة كان العراق من بين الدول الخالية من هذه الظاهرة، أما في الوقت الحاضر نجد أنه أصبح من الدول التي تحتل المرتبة الأولى من حيث انتشار المخدرات، بعد التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها العراق، وخاصة بعد تغيير النظام في عام ٢٠٠٣. إن ظاهرة المخدرات والإدمان عليها من المشاكل التي تواجهها كافة المجتمعات، سواء أكان هذا المجتمع مجتمعاً متقدماً أم مجتمعاً متخلفاً على حد سواء، لأنها أصبحت تشكل تهديداً للأمن والسلامة والاستقرار، حيث أصبح انتشار المخدرات من الظواهر التي لها آثار سلبية ناتجة عن تعاطيها سواء للمدمن أو المتعاطي أو للمجتمع بشكل عام، حيث نجد أن المخدرات أصبحت آفة قاتلة تعاني منها المجتمعات بشكل خطير غير مسبوق. يتناول موضوع البحث دراسة دور الإدارة في مجال مكافحة المخدرات، إذ أن حجم المشكلة ينبع من أنها تزداد تعقيداً وخطورة إذا تجاهلت الإدارة معالجتها، ولأن مشكلة انتشار المخدرات ترتبط بالتأثير على المنظومة العامة، كما أنها تؤدي إلى التفكك الاجتماعي والأخلاقي وقد تؤدي إلى انحراف يهدد خطر الاستقرار داخل المجتمع بشكل عام وداخل الأسر بشكل خاص، فكان لا بد من تدخل الإدارة من أجل وضع خطوات لمنع هذه الظاهرة.

الكلمات الافتتاحية –المخدرات – الادارة – استراتيجية – العلاج – الوقاية

المقدمة

ان مكافحة المخدرات اعتبر من القضايا المهمة التي دأبت الادارة على مواجهتها في العراق وذلك لخطورة المشكلة التي تتفاقم باهمال الادارة عنها وبالرجوع الى الاعوام السابقة فلقد كان العراق من بين الدول التي خلت من هذه الظاهرة ولكن في الوقت الحالي نجد انه اصبح من الدول التي تحتل المرتبة الاولى من حيث انتشار المخدرات وذلك بعد التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها العراق خصوصا بعد تغيير النظام عام ٢٠٠٣.

وتعد ظاهرة المخدرات والادمان عليها من المشكلات التي باتت تواجه المجتمعات كافة سواء كان هذا المجتمع من المجتمعات المتقدمة ام من المجتمعات المتخلفة على حد سواء وذلك لانها اصبحت تهدد الامن والسلامة والاستقرار حيث ان انتشار المخدرات اصبح من الظواهر التي عدت لها اثارا سلبية تترتب عن تعاطيها سواء بالنسبة للمدمن او للمتعاطي او بالنسبة للمجتمع بشكل عام حيث نجد ان المخدرات اصبح افة قاتلة تعاني منها المجتمعات بشكل خطير لم يسبق له مثيل.

ويتطرق موضوع البحث الى دراسة دور الادارة في مجال مكافحة المخدرات حيث ان كبر المشكلة يتدفق من انها تتعقد وتكون اكثر خطورة في حال ان تجاهلت الادارة في علاجها ولارتباط مشكلة انتشار المخدرات بالتاثير على النظام العام حيث انها تؤدي الى الانفكاك الاجتماعي والاخلاقي وقد تؤدي الى الانحراف الذي يهدد خطر الاستقرار داخل المجتمع عانة وداخل العوائل خاصة كان لا بد من تدخل الادارة من اجل وضع خطوات للوقاية من هذه الظاهرة

مشكلة البحث

تتجلى مشكلة البحث في انتشار ظاهرة المخدرات التي يكون لها اسباب وتداعيات كثيرة لذا في اي مشكلة علينا البحث عن الاسباب التي قادت الى حدوثها والاثار السلبية الناتجة عنها وخاصة ان انتشار المخدرات اصبح من اكثر المشاكل خطورة لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ لذا كان لا بد من تسليط الضوء على دور الادارة في مكافحة المخدرات وابراز دورها في وضع استراتيجية صحيحة للقضاء على هذه الظاهرة

خطة البحث

من اجل الاحاطة بظاهرة المخدرات وكيفية القضاء عليها من قبل الادارة فلقد تم تقسيم البحث الى مبحثين سنتناول في المبحث الاول ماهية المخدرات وتعريفها وانواعها وسببها اما في المبحث الثاني سنتناول استراتيجية الادارة في مكافحة المخدرات من خلال دراسة الاساليب العلاجية والاساليب الوقائية التي يجب ان تتبعها الادارة

المبحث الاول

ماهية المخدرات واسباب انتشارها واثارها

من المعلوم ان تغيير الوضع السياسي وما رافقه من تغييرات والانفلات الامني الذي عاشه العراق ادى الى انتشار ظاهرة المخدرات بل جعل العراق معبرا وممرا للمخدرات مما كان يدعو من الادارة الى اتخاذ اجراءات صارمة من اجل محاولة القضاء على المخدرات وذلك لكونها افة خطيرة تهدد الاستقرار في أي مجتمع ومن كافة النواحي سواء كان من الناحية الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية.

وقبل الولوج في دور الادارة في القضاء على ظاهرة المخدرات سندرس ماهية المخدرات كما سنحاول معرفة اهم الاسباب التي تؤدي الى انتشارها ثم سنتعرف على اهم اثارها

المطلب الاول

تعريف المخدرات وانواعها

ان المخدرات في الوقت الحالي من اكبر المشكلات التي تواجهها الدول ومن ضمنهم العراق وفي هذا المطلب سنتناول تعريف المخدرات وانواعها

الفرع الاول
تعريف المخدرات

ان المخدرات لغة يقصد بها وهو الستر الذي يكون للجارية في البيت ، والخدرة الظلمة الشديدة والخدر من الشراب والدواء[1] اما اصطلاحا فانه لا يوجد تعريف اتفق عليه الباحثون المتخصصون حيث انه لم نجد تعريف محدد للمواد المخدرة حيث نجد ان هناك مجموعة من التعاريف التي اشارت الى تعريف المخدرات حيث من الناحية القانونية فان المخدرات عرفت انها مجموعة من المواد التي تسبب الادمان وتهدم الجهاز العصبي ويحضر تناولها او زراعتها او وصفها الا برخصة من القانون .[2]

اما من الناحية النفسية فانها تعرف كل مادة خام او مستحضر ذات تأثير مخدر اذا استخدمت في غير الاغراض الطبية مما يؤدي الى الادمان ، اما من حيث الجانب الطبي فانها تعرف بانها كل مادة تؤثر بحسب طبيعتها الكيماوية في شخصية المدمن.[3]

ولقد عرفتها لجنة المخدرات في الامم المتحدة انها اي مادة خام تحتوي على مواد منبهة يتم استخدامها لاغراض غير طبية تؤدي الى حالة من التعود او الادمان مما يضر بالفرد جسديا او نفسيا وتضر باحوال المجتمع على السواء.

اما المشرع العراقي فنجد انه عرف المخدرات في قانون المخدرات رقم ٦٨ لسنة١٩٦٥ الملغى في المادة الاولى بحيث عرفها هي كل مادة طبيعية او تركيبية من المواد المدرجة في الجدولين الاول والثاني الملحقة بهذا القانون.[4] أما في الوقت الحالي فان المشرع العراقي قد اصدر قانون جديد تناول فيه المخدرات باسم المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧ الذي عد تطورا على القوانين التي سبقته ولكننا نجد انها لم تعرف المخدرات واضافت اليها المؤثرات العقلية بحيث يشمل الادمان على المواد الطبية والتي تندرج تحت مفهوم المخدرات حيث انها تمارس مفعول المخدر على المدمن مثل الفاليوم وغيرها.

وبالتالي فان المخدرات تؤدي الى ادمان الشخص على استعمال المواد المخدرة بحيث يصبح الانسان معتمدا عليها بل ويحتاج الى زيادة الجرعات بصورة مستمرة وهكذا يتناول المدمن الجرعات العالية مما تتضاعف عنده الاعراض فيفقد الشخص القدرة على القيام بواجباته او قد يؤدي بالشخص المدمن الى ارتكاب جرائم وبالتالي يشكل خطرا على اهلة ونفسه ومجتمعه.

الفرع الثاني
انواع المخدرات

يمكن ان نقسم المخدرات حسب الاتي

اولا – المخدرات الطبيعية وهذه المخدرات هي التي تستخرج من النباتات اي التي تكون من اصل نباتي وهذا النوع من المخدرات مثل الافيون ويمكن استخلاص المخدرات من هذا النوع من المواد الفعالة من النباتات الخاصة بكل مخدر بمذيبات عضوية ومثل هذا النبات القنب وجنبة الكوكا والقات.[5]

ثانيا- المخدرات المصنعة : وهذا النوع من المخدرات مصنعة اي انها تصنع من المخدرات الطبيعية حيث انها تجري عليها بعض العمليات الكيماوية التي تسهم في جعلها صورة اخرى تختلف عن حالتها الاصلية وذلك الكوكائين والمورفين وهذا النوع من المخدرات يجري تصنعيها من اجل بيعها وتحويلها الى مخدرات مصنعة .وتجد ان مثل هذا النوع من المخدرات ممزوجة او تكون مضافة فيكون لها تاثير فعال يكون في العادة اقوى من المادة الاصلية مثل الهيروين الذي يتكون من تفاعل عدة مواد مصنعة .

---

[1]- ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد الرابع ، ص٣٣٥.

[2] -احمد عبد العزيز ، تحولات جرائم المخدرات في ما بعد عام ٢٠٠٣، مجلة الجامعة العراقية و العدد ٥١، بغداد، ٢٠١٢،ص٣٣

[3]- صالح السعد، المخدرات واضرارها، المكتبة الوطنية، عمان ، ص٩٨.

[4] انظر قانون المخدرات الملغى رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥

[5]- نصر مبروك، جريمة المخدرات في ضوء القوانين ،دار الظاهري ، الجزائر ، ٢٠٠٧،ص٣٣.

ثالثا- المخدرات التخليقية: هي المواد التي يتم تصنعيها في المعامل والتي تصنع في اماكن مخصصة او من مواد هي ليست في طبيعتها من المواد المخدرة حيث انها تتكون من من منشطات الجهاز العصبي ومثبط الجهاز العصبي او تتكون من مواد مهلوسة حيث انها تغلب عليها بعض الاثار المنوم او المهدئة .

رابعا- المخدرات الرقمية-

وهي عباره عن برامج او موجات صوتية تحدث نوع من الاستثارة الدماغية مشابهة لما تحدثه المخدرات الواقعية عن غياب الوعي حيث تحدث تاثير على الحالة المزاجية للمخ بحيث يحاكي تاثير الماريجونا والحشيش .

المطلب الثاني

اسباب انتشار المخدرات واثارها

لم يكن المجتمع في العراق منتشرا فيه ظاهرة المخدرات ما خلا بعض الحالات التي شهدت تعاطي الحبوب المخدرة وذلك بسبب انتشارها في بعض الصيدليات كما انها كانت رخيصة السعر الا انه في الوقت ذاته لم يكن العراق معروفا بتعاطي المخدرات حيث انه لم يشهد وجود مخدرات مصنعة او مركبة مثل الكوكايين التي انتشرت في الدول في الوقت الحالي ، بعد عام ٢٠٠٣ نجد ان العراق اصبح انتشار المخدرات بشكل مخيف حيث انه اصبح مصنع للعديد من المخدرات واضافة لذلك يعد معبرا لتجارة المخدرات وهناك العديد من الاسباب التي ادت الى انتشار المخدرات كما ان لانتشارها اثارا عديدة سندرسها كالاتي

الفرع الاول

اسباب انتشار المخدرات

هناك عدة اسباب تدفع الى انتشار المخدرات نذكر منها

اولا- الاسباب الشخصية

من الاسباب الشخصية التي تؤدي الى انتشار المخدرات رفقاء السوء الذين غالبا ما يندفعون بدافع الفضول الى تجارب جديدة مما يؤدي الى رغبة بتعاطي المخدرات وتحت الحاحهم المستمر نجد الاصدقاء غالبا هي السبب المؤدي الى انتشار هذه الظاهرة بين صفوفهم، كما تشكل الحالة النفسية لدى الاشخاص سببا الى انتشار المخدرات مثل الاكتئاب والضغط النفسي وفقدان الشغف في الحياة مما يجعل البعض منهم الى اللجوء الى المخدرات للهروب من واقعه او للتحرر من الضغوط المحيطة به .[1]

وتعد الامراض الصحية سببا اخر لانتشار المخدرات حيث يلجأ اصحاب الامراض المستعصية الى اللجوء الى تعاطي المخدرات في سبيل الهرب من المعاناة الجسدية والنفسية التي يعانون منها او من اجل تقليل الالم او محاولة النوم او عند فقدانهم الشغف بالحياة او فقدانهم امل بالشفاء كما ان الظروف الشخصية التي يمر بها الاشخاص او عند وقوعهم في مشاكل او مصائب قد تدفعهم الى المخدرات للهروب من ضغط المشكلة او المصيبة .[2]

ثانيا- الاسباب العائلية _ قد تدفع العائلة الى ادمان الشخص المخدرات فالخلافات الاسرية التي قد تكون بين افراد الاسرة وكثرة المشاحنات بينهم والعداء الدائم بينهم مما يجعل الفرد ايجاد مخرجا من الجو الاسري باللجوء الى المخدرات وكذلك اهمال الاسرة لاولادهم وخصوصا في مرحلة المراهقة او الشباب والتقصير الدائم من قبل الاب الذي قد يكون خارج المنزل لفترات طويلة وانشغال الام بالعمل في الوظيفة قد تكون سببا في انتشار المخدرات نتيجة التقصير الواضح تجاه الاولاد كما ان تعاطي احد الابوين للمخدرات او احد افراد الاسرة قد يؤدي ايضا الى التعاطي وذلك لسهولة الحصول عليها.

---

[1] -احمد جلال، المخدرات الرقمية ، خطورتها والوقاية منها ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، العدد١، الجزائر، ٢٠٢١،ص٣٤.

[2] - عوض محمد ، جرائم المخدرات ، المكتب المصري للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٦، ص٦٨.

ثالثا- ضعف الاجراءات القانونية

تعد الاوضاع الاجتماعية والامنية والسياسية داخل اي مجتمع سببا من اسباب انتشار المخدرات والعراق بعد عام ٢٠٠٣ قد عانى انهيارا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ورافق ذلك تخلخل الوضع الامني مما خلق نوعا من التراجع الامني سببه الارهاب الذي كان من نتاجها الكثير من العمليات الارهابية حيث ان العراق قد تعرض الى الكثير من المفخخات والارهاب الدموي تمثل بعمليات الخطف والقتل والتعذيب والتهجير ورافق ذلك تراجع لدى المؤسسات الامنية [١]

كما ان غياب السلطة الرادعة التي تقتص من المجرمين سواء كانوا متعاطين او المتاجرين بالمخدرات بسبب الضعف في التشريعات القانونية وتفشي الفساد الاداري مثل الرشوة والسرقة والابتزاز وسرعة الحصول على المخدرات والانتشار السريع بين افراد المجتمع خاصة مع انفتاح الحدود زاد من انتشار هذه الظاهرة .

رابعا – العامل الاقتصادي

ان السبب الاقتصادي غالبا ما تؤدي الى انتشار وتعاطي المخدرات وخاصة مع ازدياد البطالة بين افراد المجتمع وخصوصا الشباب والوقت الفارغ الذي يقضيه عاطلا عن العمل حيث وحسب الاحصائيات فان الفقر قد ازداد في العراق وخصوصا بعد عام ٢٠٠٣ حيث لوحظ انخفاض المستوى المعيشي للعائلة العراقية داخل المجتمع حيث تعجز في كثير من الاحيان الى عدم اشباع حاجاتها الاساسية مما يولد مشاكل وضغوطات وخصوصا مع ازدياد متطلبات الحياة وارتفاع المستوى المعيشي تؤدي الى انتشار المخدرات داخل المجتمع .[٢]

الفرع الثاني

اثار انتشار المخدرات

هناك العديد من الاثار التي تخلفها يمكن ان تكون على المجتمع او الافراد نذكر منها:

اولا- الاثر الامني والسياسي لانتشار المخدرات

يرافق تخلخل الوضع الامني في اي دولة انتشار المخدرات حيث ان ضعف الاجهزة الامنية قد يؤدي الى توسع المناطق التي يتم فيها استغلالها لزراعة المخدرات حيث تخرج تلك المناطق من سيطرة الدولة فتكون وجهة للحصول على المخدرات كما ان هناك ترابط بين الارهاب والاتجار غير المشروع ونشوء عصابات متخصصة مهمتها بيع والتجارة وتوزيع المخدرات وخاصة ان هذه العصابات يكون غايتهم هو الكسب غير المشروع فهم لا يؤمنون بدين او عقيدة او وطن مما يؤدي الى تخلخل الوضع الامني داخل الدولة هذا من جهة اما من جهة اخرى فان تفشي المخدرات له اثار سياسية مختلفة منها الانحراف والتخلخل لدى العاملين في القطاع الاداري الذين يقومون بخدمة تجار المخدرات رغبه منهم في الحصول على مكاسب سريعة او طلبهم للرشى مقابل سكوتهم على تهريب المخدرات او تصديرها .[٣]

ثانيا- الاثر الاقتصادي لانتشار المخدرات:

هناك من العديد من الاثار الاقتصادية التي تترتب على انتشار المخدرات سواء على الشخص المدمن او على اسرته بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام ومن اهم تلك الاثار هو الفقر الذي ينتج عن تعاطي المخدرات حيث ان المدمن غالبا ما يكون عالة على المجتمع والفرد لا فردا فعالا فيه وغالبا ما يكون تعاطي المخدرات سببا من اسباب الافلاس .[٤]

---

[1] - اياد حمد ، مكافحة المخدرات في القانون العراقي ، مركز البيان للدراسات ،العدد الثاني ، ٢٠١١، ص٤٦.

- فرقد عبود ، المخدرات ودورها في اجرام الانسان ، بحث منشور في مجلة الحقوق ، كلية القانون ، جامعة القادسية، ٢٠١١، ص٧٣.

[3] - مرتضى جابر، المخدرات واثرها على المجتمع العراقي ، مجلة المفتش العام ، وزارة الداخلية ، العدد السادس ، ٢٠١٥،ص٦٦.

[4] - د رشا عبدالله، فاعلية الادارة في الحد من المخدرات والمؤثرات العقلية ، المجلة الاندونيسية للنشر ، العدد٤، ٢٠٢٣، ص٥٦.

كما ان الانفاق الذي يتم صرفه على المخدرات بالعملة الوطنية هي عبارة عن اموال يتم تجمعيها من قبل التجار ومهربي المخدرات وبعد ذلك يتم تحويلها الى عملة اجنبية غير مشروعة تتحول الى الخارج مما يؤدي الى انخفاض قيمة السلع الوطنية الموجودة والسلع الاجنبية المصدرة.[1]

اما على الجانب الاخر نجد ان الشخص المتعاطي لا يمكن ان يقوم بفعاليته المطلوبة منه حيث انه غالبا ما يكون تحت تأثير الادمان وبالتالي سيودي الامر الى اما الى طرده من العمل او تركه العمل لعدم قدراه على الاستمرار مما يزيد من فرص البطالة بين افراد المجتمع حيث ان المخدرات تجعل الشخص فاقدا للرغبة في العمل كما تجعل القوى العاملة غير فعالة مما يؤدي الى تدني نسبة الانتاجية.

ثالثا-الاثر الاجتماعي لانتشار المخدرات

ان المخدرات لها اضرار اجتماعية كبيرة لا تخفى على احد حيث حيث ان المدمن للمخدرات غالبا ما يفضل العزلة عن من حوله فيكون همه الحصول على المخدر كما انه يبتعد مدمن المخدرات عن عائلته ومحيطه الاجتماعي واصدقائه الطبيعيين فيلجأ الى اصدقاء السوء ومن يميلون للتعاطي، كما ان المدمن غالبا ما يكون منبوذا من قبل المجتمع والاهل والعائلة حيث دائما ما تحيطه مشاعر النبذ والكراهية من قبل من يحيطون به لانهم غالبا ما يرونه شاذا عن تقاليدهم وعاداتهم ، كما ان هذا الشعور ينعكس على افراد عائلة المدمن حيث غالبا ما يكون وضعهم الاجتماعي حرجا يحيطه الخجل والشعور بالخزي وغالبا ما يميلون للانعزال عن الاخرين لتفادي نظراتهم وكلامهم وانتقادهم.

ومن الاثار الاجتماعية للمخدرات زيادة ارتكاب الجرائم داخل المجتمع من قبل الشخص المدمن وافراد اسرته او مع من يحيطون حوله مما يودي الى ارتفاع معدل ارتكاب الجرائم وهذا واضح في المناطق التي تنتشر فيها تعاطي المخدرات حيث تكثر فيها جرائم القتل و الاغتصاب وارتكاب الجرائم المقرفة مثل زنا المحارم وغيرها كون ان المدمن غالبا ما يكون فاقدا لشعوره الواعي مما يجعله فريسة سهلة لارتكاب الجرائم وبالتالي يؤثر بشكل عام على المجتمع وعلى افراد عائلته بشكل خاص.

المبحث الثاني

استراتيجية الادارة في مكافحة المخدرات

عدت ظاهرة المخدرات قضية الماضي والحاضر وقضية المستقبل والتي باتت من الجرائم التي تؤثر على المجتمع بشكل عام سواء وذلك حيث تخل بعناصر النظام العام الامن العام والصحة العامة والسكينة العامة مما استوجب على الادارة وضع استراتيجية فعالة من قبل الادارة لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة لبتي انتشرت بشكل كبير داخل المجتمع العراقي حيث ان ظاهرة الادمان باتت تشكل خطرا يوازي خطر الارهاب على افراد المجتمع لذا توجب معالجة الافة الخطرة في المجتمع وتوعية المجتمع بالخطورة المتاتية من المخدرات ، وسوف نتناول دراسة هذه الاستراتيجية من خلال الاتي

المطلب الاول

الاستراتيجية الوقائية لمكافحة المخدرات

تتوفر لدى الادارة عدة مقومات تجعلها تطبق استراتيجية صحيحة في حال لو قامت بتفعيل هيئاتها ووسائلها حيث ان ما يميز الادارة ان لها غاية محددة لا يمكنها ان تحيد عنها الا وهي تحقيق النظام العام داخل المجتمع في حال اذا اختل او تعرض الى تهديد وحيث ان المخدرات وانتشارها داخل المجتمع هي من اكثر المشاكل خطورة التي تهدد النظام العام والصحة العامة والسكينة العامة كان لابد من تفعيل الدور الوقائي للادارة وسنتناول ذلك وكما يلي

[1] - علي عايد، اثر الحروب في انتشار المخدرات ، مركز الدراسات ، الرياض ، العدد السابع ، ٢٠١٩. ص ٣٤

الفرع الاول
تفعيل دور الهيئات المختصة لمكافحة المخدرات

من اجل ايضاح دور الهيئات في تفعيل دورها لمكافحة الادمان علينا بيان تلك الهيئات ويمكن استعراضها كالاتي

اولا- مجلس الوزراء – ويعد مجلس الوزراء هو الهيئة العليا في مكافحة المخدرات حيث ان دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ قد منح للمجلس صلاحيات واسعة في تنفيذ السياسة العامة كما انه من اختصاصه وضع الخطط وتنفيذها كما ان المجلس لح حق اصدار الانظمة والتعليمات حسب المادة ٨٠ من الدستور العراقي .[١]

وبحسب تلك الصلاحيات فان المجلس يمارس دورا كبيرا في مكافحة انتشار المخدرات حيث يستطيع ان يعمل على وضع الخطط المكافحة للمخدرات كما يستطيع ان يشرف على عمل الهيئات التي يكون من صميم اعمالها مكافحة انتشار المخدرات كما يجوز له ان يقترح التشريعات المناسبة للتخلص من المخدرات ومنع انتشارها وبالتالي فان مجلس الوزراء بما يملكه من صلاحيات يمكن ان يقوم بتنفيذ الخطط الملائمة من اجل وضع حدا لانتشار المخدرات كما يمنه ان يضع القيود على انتشارها او تداولها .

ثانيا- وزارة الداخلية

عمدت وزارة الداخلية الى الحفاظ على النظام العام في العراق وحماية الامن الداخلي من أي خطر قد يهدده وبذلك فان لوزارة الداخلية الحق في فرض سلطنها من اجل مكافحة انتشار حيث نجد ان هيئات المختصة في وزارة الداخلية تسعى الى تحقيق الامن من خلال مكافحة ظاهرة الاجرام وتوجد في وزارة الداخلية مديرية مختصة وهي المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية الموجودة في مقر الوزارة والتي تختص بمكافحة المخدرات وبالتالي نجد ان وزارة الداخلية عليها العمل من خلال مؤسساتها المختصة .[٢]

ثالثا- وزارة الصحة

ان لوزارة الصحة لها دور كبير في مكافحة المخدرات من خلال ان وظيفتها تنصب اساسا في الحفاظ على الصحة العامة بكونها عنصر من عناصر الامن العام لذلك نجد ان المشرع العراقي منح لها الدور البارز في مكافحة الادمان حيث ان لوزير الصحة ان يرأس هيئة عليا لمكافحة الادمان كما ان لوزارة الصحة صلاحية تنظيم الاجازات الخاصة بنقل وتصدير المواد التي تحتوي مادة التخدير كما ان وزارة الصحة مسؤولية تقديم الرعاية الصحية لمن يتعاطى المخدرات وتوفير الاماكن المتخصصة لمثل هذه الحالات.

رابعا- الهيئة العليا لشؤون المخدرات

ان هذه الهيئة تكون متخصصة في مكافحة المخدرات حيث انها تضع استراتيجية شاملة من اجل مكافحة المخدرات وهذه الهيئة تكون برئاسة وزير الصحة حيث لها ان تتبع أي سياسة لاستيراد أي نوع من المواد المخدرة كما يجب عليها ان تقوم بوضع الخطط وتنفيذها.[٣]

---

[1] - انظر نص المادة ٨٠ من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥

[2] - محمد علي ، القانون الاداري ،المكتبة الحديثة ، منشورات الحلبي ، ص٣١٤.

[3] - محمد علي ،الكحول والمخدرات والمنبهات في الغذاء، مجلة الفقه ٬ العدد السادس، ٢٠١٢، ص٥٦.

الفرع الثاني

تفعيل وسائل الادارة لمكافحة المخدرات

للادارة عدة وسائل من اجل تفعيل دورها في مكافحة المخدرات ومن اهم هذه الوسائل نذكر منها

اولا- القرارات التنظيمية التي تصدرها الادارة وتعتبر من اهم الوسائل التي تتمتع بها الادارة في محاولة ضبط النظام العام ويقصد بها هي مجموعة من القواعد التي تضعها الادارة بهدف تنفيذ القانون وتتضمن قواعد امرة مجردة تقيد حريات الافراد ، ومن القرارات التي تصدرها الادارة وتقيد بها حريات الافراد هو حظر نشاط معين حيث ان الادارة في بعض الاحيان تلجأ الى تمنع الاشخاص من ممارسة نشاط معين او ان تحظر الافراد من تداول مواد معينه وغالبا فعندما تقيد الادارة القيام بنشاط معين او تحظره فهذا الاجراء الغاية منه القضاء على انتشار المخدرات ،ومن القرارات التي يمكن ان تصدرها الادارة هو اعطاء الاذن او الترخيص حيث على كل شخص ان يقوم باخذ الاذن قبل ان يقوم بممارسة عمل معين مثل ذلك ان تقوم وزارة الصحة باعطاء الاذن لمن يقوم باستيراد المواد المخدرة او تصديرها .[1]

كما ان الادارة ومن خلال قرارات التنظيمية ان تنظم نشاط الافراد حيث انها ومن خلال القرارات التنظيمية تضع توجيهات وارشادات عامة كما انها ومن خلال ذلك توجه الافراد عند القيام بنشاطهم حيث يعتبر القرار التنظيمي من اهم وسائل الادارة في مكافحة المخدرات ومنع انتشارها.

ثانيا- القرار الفردي :

يعد القرار الفردي من اكثر الوسائل التي تستعملها الادارة عندما تمارس مهامها في مكافحة المخدرات وغالبا ما يكون القرار الفردي تخص فردا او افرادا معينين بذاتهم وخاصة ان تنفيذ القانون يحكمه اتخاذ قرارات فردية فهو وسيلة تستعملها الادارة من اجل تحقيق غايتها وغالبا ما يكون القرار الفردي اما ان يتضمن امر من الادارة للأشخاص للقيام بأمر معين او ان تنهي الادارة الافراد عن القيام بعمل معين او ان يكون القرار الفردي منع او تصريح من قبل الادارة للأفراد للقيام بعمل معين [2]

ثالثا- التنفيذ المباشر

ويعد التنفيذ المباشر من الوسائل الخطيرة الممنوحة للادارة حيث ان الادارة تجبر الافراد على اطاعة اوامرها دون ان تحتاج الى اذن من القضاء حيث يبيح للادارة ان تلجأ الى التنفيذ المباشر من اجل ان تحافظ على النظام العام اذا ما رفض الافراد القيام بها حيث يجبر الافراد على التقيد بالقوانين وعد عصيان الاوامر وغالبا ما تلجا الادارة الى التنفيذ المباشر في حالات معينة مثل اذا نص القانون على ضرورة اللجوء اليه في خالات معينة او في حالة عدم وجود جزاء منصوص يفرض على فعل الاشخاص وكذلك في حالة الضرورة ويشترط للتنفيذ المباشر كي تلجا اليه الادارة ان يكون هناك خطر جسيم وان يكون الغرض من التنفيذ المباشر هو تحقيق المصلحة العامة .

رابعا-الجزاء الاداري

الجزاء الاداري هو يمثل تدابير تلجا اليها الادارة من اجل ان تردع الافراد عن القيام بعمل معين فهي تكون قرارات ذات طبيعة عقابية تكون جزاءا عن مخالفة لالتزامات الادارة او لقواعد قانونية ومن امثلة هذه الجزاءات الجزاء المالي الذي تطال ذمة الافراد المالية وفي حالة مكافحة المخدرات فان الجزاء المالي يكون بالغرامة او المصادرة وقد يكون الجزاء غرامة مالية تقوم الادارة بفرضها على المخالف بدلا من العقوبة الجنائية وهناك المصادرة الادارية حيث تقوم الادارة بالاستيلاء على اموال المخالف الذي خالف احكام القانون وفي المقابل قد تكون الجزاءات غير مالية مثل ان تكون الجزاء تقييد حرية الشخص او ان تمنعه من القيام بعمل معين [3]

1- صالح السعد، مصدر سابق ، ص٥٦.

2- ماهر صالح علاوي ، الوسيط في القانون الاداري ، بلا دار نشر، ٢٠٠٩، ص٤٣.

3- محمد علي ، مصدر سابق ، ص٣٨٤.

المطلب الثاني
الاستراتيجية العلاجية لمكافحة المخدرات

في هذا الموضع من البحث نتطرق الى الاستراتيجية التي من خلالها تعالج الى مكافحة المخدرات فمشكلة انتشار المخدرات من المشكلات الخطيرة التي تهدد الامن المجتمعي وتهدد الصحة العامة لذا كان لابد للأدارة ان تضع المعالجات الفعالة لكي تمنع تفشي الظاهرة بين افراد المجتمع لذا سنبحث هذه الاستراتيجية

الفرع الاول
تفعيل الرقابة على استيراد المواد المخدرة وتداولها

من اجل القضاء على المخدرات تلتزم الادارة بتفعيل الرقابة على المواد التي يتم تداولها في الاسواق وبالرجوع الى قانون المخدرات رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧ نجد ان المادة ٢٤ قد نصت على الاجراءات التي يجب اتخاذها فيما يخص استيراد المواد المخدرة وكيفية الاستعمال بكشف من قبل الصيدلي او من قبل المحال المجازة ة ويتم ارسال الكشف المتضمن تفصيلا بالمواد الى الجهة الادارية المختصة خلال فترة ٩٠ يوم من تاريخ الاستيراد او النقل ومن خلال الكشف يمكن للادارة والجهات المختصة معرفة المواد المخدرة وجهة الاستيراد وبالتالي تتبع الاجراءات الضرورية لهذه المواد.[١]

اما المادة الخامسة والعشرون من القانون فقد وضح على ضرورة قيام وزارة الصحة بعمل قاعدة للبيانات لكل الاشخاص او الهيئات التي منحت لهم الاجازة باستيراد او نقل او صنع المادة المخدرة ويجب على الجات المختصة الاحتفاظ بالبيانات لمدة عشرين سنة من تاريخ اخر قيد تم تدوينه فيه .[٢]

ومما تقدم نجد ان المشرع العراقي اراد احاطة موضوع استيراد وتصدير المواد المخدرة كذلك عملية نقلها والتصرف فيها بكثير من الرقابة من اجل القضاء على محاولة انتشارها وضمان الوقاية منها.

كما ان الادارة تتولى الرقابة على تداول المادة المخدرة ولدينا في العراق مكاتب متخصصة لتولي هذه المهمة مثل مكتب المفتش العام والاقسام التابعة له حيث يتولى المراقبة على جميع الصيدليات والمذاخر والغاية من ذلك هو محاولة منع تداول الادوية التي تحتوي على المواد المخدرة حيث ان المكاتب للمفتشين العاميين يقومون بالتاكد من محاولة الزام الصيدليات بالتعليمات الخاصة ووضع مكان خاص لها حيث تنظم السجلات الخاصة يذكر فيها عددها والتاريخ مع ذكر اسماء المرضى والاحتفاظ بالوصفة الطبية [٣]

كما ان الدور الرقابي يظهر في قيام الادارة بجولات ميدانية على الصيدليات وضبط المخالف منها ولكن ما نلاحظه في الواقع هو ضعف الاجراءات لدى الجهات المختصة للكشف عن المخالفات حيث نشهد انتشار تداول المخدرات مما يستوجب التناسق والتعاون من اجل منع انتشار المخدرات .

ومن ملاحظة نصوص القانون نجد انه قد نص في المادة السادسة والعشرين على ان تلتزم وزارة الصحة بابلاغ المديرية العامة للحدود وسلطات الكمارك عن نوع وطبيعة المادة المخدرة التي يراد استيرادها مع تكليف اشخاص مختصين كالصيادلة في كل منفذ حدودي من اجل الكشف عن نوع المواد المخدرة ومطابقتها مع اجازة الاستيراد واعداد محضر بذلك يسلم الى الجهة المختصة .[٤]

وبالتالي يتبين لنا مما سبق الدور الرقابي الذي يجب ان تقوم به الادارة بحيث اذا خالفت ذلك تقوم الادارة بمنع استيراده ورفض دخوله الى العراق وبذلك تقلل من انتشار المخدرات بشكل كبير ز

ولكن ورغم مما تقدم نجد ان الرقابة سواء على تصنيع او تداول المادة المخدرة ما زال بحاجة الى تنسيق وتعاون بين الجهات المختصة.

---

[1] -ينظر المادة ٢٤ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧

[2] - ينظر المادة ٢٥ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧.

[3] - عبد الرزاق عبدالله، تعاطي المخدرات ، الاسباب والمعالجات، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ٣٣

[4] -ينظر المادة ٢٧ من قانون المخدرات رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧.

الفرع الثاني
تفعيل الدور الطبي لعلاج الادمان

ان الادارة لا يقف دورها عند مواجهة المخدرات ومكافحتها بل يجب ان تقوم بتفعيل الاستراتيجية العلاجية وذلك بتقديم الخدمات العلاجية وتقديم يد المساعدة الى مدمني المخدرات وذلك باعتبارهم مرضى وبحاجة فاعلة للمساعدة وتكون هذه المساعدة عن طريق وضع مراكز خاصة لمدمني المخدرات حيث بجب ان تسعى الادارة بانشاء مرافق متخصصة وذلك لان من اختصاص الادارة هو الحفاظ على مرفق الصحة العامة حيث نجد ان القانون الوم زوارة الصحة خلال سنتين من نفاذ القانون كما الزم الادارة توفير عيادات نفسية واجتماعية لمعالجة الحالات التي تكون مدمنة على المخدرات ومتابعة حالاتهم حتى يمكن استعادة لياقتهم وصحتهم البدنية والعقلية والاجتماعية[1]

كذلك تقوم الادارة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني وذلك للقيام بحملات توعية منظمة للقضاء على انتشار المخدرات وتعاطيها كذلك تقوم الادارة بتطوير المرافق الطبية ومحاولة مواكبة التطورات العالمية في مكافحة الادمان وقد نص القانون على استحداث هيئة وطنية مختصة لشؤون المخدرات وقد اوعز لها بعض الاختصاصات منها تطوير المؤسسات الصحية والاستفادة من الخبرات الوطنية والتشجيع المستمر وتوفير الدعم الكامل للعمل في المؤسسات المختصة .

كما نجد ان القانون قد خصص الفصل التاسع لايضاح التدابير الخاصة لمعالجة المدنين حيث نص في المادة التاسعة والثلاثون على ان تقوم المحكمة بدلا من فرض العقوبة من ايداع المدمن في احدى المؤسسات الصحية من اجل معالجته ويلزم من يثبت تعاطيه على المخدرات على مراجعة عيادة نفسية او اجتماعية لغرض مساعدته على تجاوز المحنه على ان يرفع الطبيب المكلف بمساعدته تقريرا عن حالته لتقرر المحكمة وقف المراجعة او استمرارها.[2]

كما ان وزارة الصحة تقوم بتشكيل لجان متخصصة للقيام بالعمل وفق تعليمات يحددها الوزير اما اذا رفض من يثبت تعاطيه المخدرات فان المحكمة تقرر ايداعه بالحبس.

ومما يلحظ في العراق لا يوجد مرافق صحية متخصصة بهذا النوع من الحالات الا في مستشفى واحد وهو مستشفى ابن رشد حيث يحتوى على مكان مخصص لعلاج الادمان ونجد ان هذا غير كافي حيث مع انتشار المخدرات يجب توفير اماكن متخصصة تحتوي على معدات خاصة متطورة لعلاج حالات الادمان ومحاولة ارجاع المدمن الى وضعه الطبيعي

[1] - ينظر المادة ٤٨ من قانون المخدرات رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧

١- انظر المادة التاسعة والثلاثون من القانون المخدرات .

الخاتمة

بعد نهاية بحثنا توصلنا الى عدة نتائج وتوصيات منها

اولا- النتائج:

١-ان تغيير الوضع السياسي وما رافقه من تغييرات والانفلات الامني الذي عاشه العراق ادى الى انتشار ظاهرة المخدرات بل جعل العراق معبرا وممرا للمخدرات مما كان يدعو من الادارة الى اتخاذ اجراءات صارمة من اجل محاولة القضاء على المخدرات وذلك لكونها افة خطيرة تهدد الاستقرار في أي مجتمع ومن كافة النواحي سواء كان من الناحية الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية.

٢-ان المخدرات تؤدي الى ادمان الشخص على استعمال المواد المخدرة بحيث يصبح الانسان معتمدا عليها بل ويحتاج الى زيادة الجرعات بصورة مستمرة وهكذا يتناول المدمن الجرعات العالية مما تتضاعف عنده الاعراض فيفقد الشخص القدرة على القيام بواجباته او قد يؤدي بالشخص المدمن الى ارتكاب جرائم وبالتالي يشكل خطرا على اهلة ونفسه ومجتمعه

٣- ان المجتمع في العراق منتشرا فيه ظاهرة المخدرات ما خلا بعض الحالات التي شهدت تعاطي الحبوب المخدرة وذلك بسبب انتشارها في بعض الصيدليات كما انها كانت رخيصة السعر الا انه في الوقت ذاته لم يكن العراق معروفا بتعاطي المخدرات حيث انه لم يشهد وجود مخدرات مصنعة او مركبة مثل الكوكايين التي انتشرت في الدول في الوقت الحالي ، بعد عام ٢٠٠٣ نجد ان العراق اصبح انتشار المخدرات بشكل مخيف حيث انه اصبح مصنع للعديد من المخدرات واضافة لذلك يعد معبرا لتجارة المخدرات

٤- ان الاوضاع الاجتماعية والامنية والسياسية داخل اي مجتمع سببا من اسباب انتشار المخدرات والعراق بعد عام ٢٠٠٣ قد عانى انهيارا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ورافق ذلك تخلخل الوضع الامني مما خلق نوعا من التراجع الامني سببه الارهاب الذي كان من نتاجها الكثير من العمليات الارهابية حيث ان العراق قد تعرض الى الكثير من المفخخات والارهاب الدموي تمثل بعمليات الخطف والقتل والتعذيب والتهجير ورافق ذلك تراجع لدى المؤسسات الامنية

٥-هناك من العديد من الاثار الاقتصادية التي تترتب على انتشار المخدرات سواء على الشخص المدمن او على اسرته بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام ومن اهم تلك الاثار هو الفقر الذي ينتج عن تعاطي المخدرات حيث ان المدمن غالبا ما يكون عالة على المجتمع والفرد لا فردا فعالا فيه وغالبا ما يكون تعاطي المخدرات سببا من اسباب الافلاس

٦-تتوفر لدى الادارة عدة مقومات تجعلها تطبق استراتيجية صحيحة في حال لو قامت بتفعيل هيئاتها ووسائلها حيث ان ما يميز الادارة ان لها غاية محددة لا يمكنها ان تحيد عنها الا وهي تحقيق النظام العام داخل المجتمع في حال اذا اختل او تعرض الى تهديد وحيث ان المخدرات وانتشارها داخل المجتمع هي من اكثر المشاكل خطورة التي تهدد النظام العام والصحة العامة والسكينة العامة

ثانيا- التوصيات

١- عدت ظاهرة المخدرات قضية الماضي والحاضر وقضية المستقبل والتي باتت من الجرائم التي تؤثر على المجتمع بشكل عام سواء وذلك حيث تخل بعناصر النظام العام الامن العام والصحة العامة والسكينة العامة لذلك نوصي استوجب على الادارة وضع استراتيجية فعالة من قبل الادارة لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة لبتي انتشرت بشكل كبير داخل المجتمع العراقي حيث ان ظاهرة الادمان باتت تشكل خطرا يوازي خطر الارهاب على افراد المجتمع لذا توجب معالجة الافة الخطرة في المجتمع وتوعية المجتمع بالخطورة المتاتية من المخدرات

٢- نوصي ان تتوفر لدى الادارة عدة مقومات تجعلها تطبق استراتيجية صحيحة في حال لو قامت بتفعيل هيئاتها ووسائلها حيث ان ما يميز الادارة ان لها غاية محددة لا يمكنها ان تحيد عنها الا وهي تحقيق النظام العام داخل المجتمع في حال اذا اختل او تعرض الى تهديد وحيث ان المخدرات وانتشارها داخل المجتمع هي من اكثر المشاكل خطورة التي تهدد النظام العام والصحة العامة والسكينة العامة كان لابد من تفعيل الدور الوقائي للادارة

٣-ان الادارة لا يقف دورها عند مواجهة المخدرات ومكافحتها بل يجب ان تقوم بتفعيل الاستراتيجية العلاجية وذلك بتقديم الخدمات العلاجية وتقديم يد المساعدة الى مدمني المخدرات وذلك باعتبارهم مرضى وبحاجة فاعلة للمساعدة وتكون هذه المساعدة عن طريق وضع مراكز خاصة لمدمني المخدرات حيث يجب ان تسعى الادارة بانشاء مرافق متخصصة وذلك لان من اختصاص الادارة هو الحفاظ على مرفق الصحة العامة حيث نجد ان القانون الوم زوارة الصحة خلال سنتين من نفاذ القانون كما الزم الادارة توفير عيادات نفسية واجتماعية لمعالجة الحالات التي تكون مدمنة على المخدرات ومتابعة حالاتهم حتى يمكن استعادة لياقتهم وصحتهم البدنية والعقلية والاجتماعية.

٤- يجب عقد الندوات واقامة دورات توعية من اجل القضاء على انتشار المخدرات كما يجب اصدار تعليمات صارمة لكل من يتداولها او يتاجر بها او يتعاطاها .
٥- يجب تفعيل وتكثيف الرقابة الفعالة للجهات المعنية كما يجب نفعيل الدور الاستخباراتي على كل من يقوم بمتاجرة المخدرات او محاولة بيعها وتفعيل الرقابة على المناطق الحدودية كما يجب تفعيل المراقبة على الاماكن التي يحتمل فيها ترويج المخدرات كما يجب تفعيل الرقابة على المقاهي واصحاب الكافيهيات والاماكن التي يتواجد فيها الشباب والمراهقيين

الهوامش

اولا- المعاجم

- ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد الرابع

ثانيا – الكتب

١- صالح السعد، المخدرات واضرارها، المكتبة الوطنية، عمان
٢- نصر مبروك، جريمة المخدرات في ضوء القوانين ،دار الظاهري ، الجزائر ، ٢٠٠٧
٣- عوض محمد ، جرائم المخدرات ، المكتب المصري للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٦،
٤-- محمد علي ، القانون الاداري ،المكتبة الحديثة ، منشورات الحلبي ،
٥ ماهر صالح علاوي ، الوسيط في القانون الاداري ، بلا دار نشر، ٢٠٠٩-

ثالثا- البحوث

١- احمد عبد العزيز ، تحولات جرائم المخدرات في ما بعد عام ٢٠٠٣، مجلة الجامعة العراقية و العدد ٥١، بغداد، ٢٠١٢
٢- احمد جلال، المخدرات الرقمية ، خطورتها والوقاية منها ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، العدد١، الجزائر، ٢٠٢١
٣-- اياد حمد ، مكافحة المخدرات في القانون العراقي ، مركز البيان للدراسات ،العدد الثاني ، ٢٠١١!
٤- فرقد عبود ، المخدرات ودورها في اجرام الانسان ، بحث منشور في مجلة الحقوق ، كلية القانون ، جامعة القادسية، ٢٠١١
٥-- مرتضى جابر، المخدرات واثرها على المجتمع العراقي ، مجلة المفتش العام ، وزارة الداخلية ، العدد السادس ، ٢٠١٥
٦- د رشا عبدالله، فاعلية الادارة في الحد من المخدرات والمؤثرات العقلية ، المجلة الاندونيسية للنشر ، العدد٤، ٢٠٢٣.

٧- علي عايد، اثر الحروب في انتشر المخدرات ، مركز الدراسات ، الرياض ، العدد السابع ، ٢٠١٩

رابعا- القوانين
ا-الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥
2- قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لسنة 2017
٣- قانون المخدرات رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٥